د. أيمن بوطرفة | جامعة أم البواقي، الجزائر | 2025\2026

المحور 5 :

الفلسفة وقضايا المجتمع والسياسة

تمثل القضايا السياسية والاجتماعية البعد التطبيقي للفلسفة، فتاريخ الفلسفة يزخر بعديد النظريات الاجتماعية والسياسية، والتي صاغت تاريخ أهم التحولات الاجتماعية والسياسية في التاريخ. فمنذ أن سقطت "الفلسفة من السماء الى الأرض"[1] ، أي تحول اهتمامها من القضايا الميتافيزيقية الخالصة التي تبحث أصل الوجود وطبيعته مثلما كان الحال عليه في الفلسفة الطبيعية اليونانية القديمة، الى بحث سؤال الأخلاق والمجتمع والدولة والنظم السياسية، تحول سؤال السياسة والمجتمع الى أحد أهم اشكاليات الفكر الفلسفي بعامة. ومن هنا التساءل حول كيفية معالجة الفلسفة لقضايا المجتمع والسياسية ؟

لبيان مدى محورية انشغال الفلسفة والفلاسفة بقضايا المجتمع والسياسة يكفي فقط أن نلقي نظرة خاطفة على تاريخ الفلسفة السياسية لنكتشف ذلك الأمر:

الفلسفة الكلاسيكية :

كان السفسطائيون هم فلاسفة الديمقراطية اليونانية بامتياز، فقد اشتغلوا بالخطابة وجدل الافكار واعتبروا ان الانسان معيار كل شيء، فهو ما يحدد الخير

---

[1] يقال ان سقراط انزل الفلسفة من السماء الى الارض، أي انه قادها الى مناقشة قضايا الاخلاق والمجتمع والسياسية، وهي القضايا التي يعيشها الانسان في واقعه المعاش، بدل بحث القضايا الميتافيزيقية التي لا يجدها الانسان ماثلة أمامه. فيرمز الى الأرض بقضايا واقع الانسان، والى السماء بالقضايا المفارقة لواقعه.

والحق والعدل. وفي ذلك السياق ظهر سقراط ناقدا السوفيسطائيين ومعهم الديمقراطية الأثينية، داعيا لتأسيس الأخلاق والقيم والفضائل وفق مرجعية العقل المطلق. وبعده ظهر تلميذه أفلاطون الذي ترك لنا أول مؤلف مؤسس لفلسفة السياسية ، ألا وهو كتاب الجمهورية، وفيه نجد تصور افلاطون لدولة ومجتمع مثالي، مقسم الى طبقات ويحكمه نظام محكم. ومنه مشروعه عن اليوتوبيا أو "الدولة الفاضلة". أما ارسطو تلميذ افلاطون فقد كان هو الآخر صاحب مشروع في الفلسفة السياسية، مشروع نقدي لمشروع استاذه أفلاطون، حيث أعاد فيه الاعتبار للأسرة، وللنظام الديمقراطي. ومؤسس لنظرية في العدالة قوامها الفصل بين التصحيحة والعدالة التوزيعية. وفي سياق مقابل ظهر ديوجين الكلبي مؤسسا للفلسفة اللاسلطوية، التي تدعو الى تخلص الفرد من الرغبات وما يتبعها من طمع وخوف للتحرر من كل أشكال السلطة السياسية والاجتماعية.

ثم ظهرت المدارس الفلسفية الكبرى الرواقية والأبيقورية، والتي تأقلمت مع عصور صعود الامبراطورية الرومانية، بحيث ركزت مقولاتها على تحرر الفرد داخليا وفرديا، بدل تحرره سياسيا، في زمن غابت فيه الحرية السياسية والاجتماعية.

فلسفة القرون الوسطى:

بظهور المسيحية وتبني الامبراطورية الرومانية لها رسميا، ثم ظهور الاسلام لاحقا ومعه الحضارة العربية الاسلامية، انتقلت الانسانية الى عصر القرون الوسطى، عصر أصبح الدين فيه يشمل كل شيء. وفيه كان خريف الفلسفة، التي فقدت بريقها، أمام تصاعد التفسيرات الدينية الدوغمائية. ومع هذا ظهرت محاولات فلسفية تحاول احياء التراث الفلسفي، فنجد فكرا فلسفيا سياسيا مع مشروع المدينة الفاضلة للفارابي ، في كتابه اهل المدينة الفاضلة. ونجد تصورا فلسفيا سياسيا في فلسفة القديس اوغسطين عن التاريخ وعن العناية الالهية. وهلم ذواليك ...

فلسفة عصر النهضة :

شهد عصر النهضة الاوروبية نقلة في الفكر السياسي، نحو ابعاد اكثر انسانية، مما كان عليه التفكير السياسي في القرون الوسطى، حيث كان الدين مركز التفكير. وفي

هذا السياق يبرز اسم نيكولو مكيافيللي، صاحب كتاب الأمير الذي دعى الى نظرية سياسية تص الواقع السياسي كما هو كائن ، وليس كما يجب أن يكون. فدعا الى فصل السياسية عن الدين، واعتبر النظرية السياسية تختلف في جوهرها عن الفكر الاخلاقي.

الفلسفة الحديثة :

تعتبر العقلانية والنزعة الانسانية أهم سمات فلسفة الحداثة الأوروبية التي انتجها عصر الأنوار. وفي هذا السياق برزت نظرية العقد الاجتماعي.

تعتبر فكرة العقد الاجتماعي احدى أهم الأفكار السياسية الحديثة. فمن خلالها تغيّرت النظرة العامة نحو العدالة ، وتمت النقلة من سياق المحددات الغيبية التقليدية نحو أبعاد أكثر انسانية ، حيث أصبح ينظر للسياسة والشرائع كنواتج عن الاتفاق بين البشر في صيغة عقد عام يحدد المبادئ العامة للشرائع السياسية والاجتماعية. وهذا ما سيسمى اصطلاحا ب"العقد الإجتماعي" ، الذي أصبح يمثل في حد ذاته نسقا لتشكل تصورات العدالة والعلاقات التبادلية التي تربط بين الأشخاص ومؤسسات الدولة وهيئاتها. كما غدت المقاربة التعاقدية مرجعية جديدة في تحديد الرؤى العامة للعدالة في المجتمع والمشروعية السياسية والتشريعات القانونية العامة. وتبلورت مقاربة العقد الاجتماعي انطلاقا من أفكار عدة أسماء فلسفية بارزة ، كان لكل واحد منهم مقاربته الخاصة في فلسفة "العقد الاجتماعي"[2].

مع رواد نظرية العقد الاجتماعي بداية من هوبز. حيث سيتم تقسيم تاريخ البشرية الى مرحلتين : المرحلة الطبيعية وتحكمها النواميس الطبيعية ، ثم المرحلة المدنية وهي نتيجة اتفاق البشر على صيغة تحدد نمط العيش المشترك في فضاء المدينة. سيتم ملاحظة الاختلاف في تأويل هذا التحول وغاياته ومآلاته من فيلسوف لآخر. حيث سينتهي هوبز الى الاقرار بضرورة وجود سلطة مطلقة تستند الى مرجعية الحق الطبيعي لكنها في المقابل تعمل على تجاوز حالة الفوضى والحرب الدائمة كما هي الحال

[2] أيمن بوطرفة ، سؤال العدالة في الفلسفة الراهنة ، اطروحة دكتوراه مناقشة بجامعة وهران 2 ، نوفمبر 2020، ص104

في المرحلة الطبيعية. أما جون لوك (john locke) فسيعمد انطلاقا من تصوره للحق الطبيعي على تأكيد مشروعية الملكية الفردية وضرورة الاقرار بالحريات الأساسية للأفراد كحقوق مطلقة لا يمكن المساس بها. كما دعى الى فصل السلطات التنفيذية عن التشريعية، من اجل منع حصول الاستبداد السياسي. أما روسو (j.j.rousseau) ففي بعد أكثر تحرري وأكثر ارتباطا بالطبيعة ، ينادي بالعودة للطبيعة ، باعتبار المدينة والحضارة هي أساس التفاوت والشرور. فالعدالة عنده مرتبطة أشد الارتباط بمرجعية محدداتها الطبيعية.

أما مونتسيكيو فدعى الى فصل السلطات الى ثلاث : السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية، السلطة القضائية. وهي نفس الفصل الموجود في الدول الديمقراطية الليبرالية اليوم.

فكان أيضا من نتاج الفلسفة السياسية الحديثة ، ظهور الدولة الديمقراطية الحديثة عقب الثورة الفرنسية، والتي تبنت افكار فلاسفة التنوير أمثال فولتير وروسو ومونتسيكيو. وكذلك نجد في مبادئ الاعلان الدستوري عقب الثورة الامريكية، التي قادت الى ظهور الولايات المتحدة الامريكية تأثير فلسفة جون لوك واضحا. وهكذا رسم التفكير الفلسفي السياسي معالم العالم الحديث.

الفلسفة المعاصرة:

في الفلسفة المعاصرة ظهر تيارين ايديولوجيين كبيرين. الاشتراكية وهي نتاج الفلسفة الماركسية وأفكار الاشتراكية التي بدأت في القرن التاسع عشر، والتي تجد جدورها في التصورات المثالية وحتى في نظرية روسو عن المساواة الطبيعية. أما التيار الثاني فهو التيار الليبرالي، الذي يمثل تطور أهم الافكار الفلسفية للفلسفة الحديثة، من تنظيرات واسهام فلاسفة التنوير والحداثة الغربية وعلى رأسهم جون لوك ومونتسيكيو وتوماس هوبز وروسو وهيجل وغيرهم.

بداية من سنة 1971م عاد التفكير الفلسفي الى ساحة النقاشات الفكرية باصدار المفكر الأمريكي جون رولز لكتابه "نظرية في العدالة". وما تبعه من نقاشات حوله حتى يومنا هذا. خصوصا بعد نهاية عصر الثنائية القطبية بتفكك الاتحاد السوفييتي،

ودخول الانسان في عصر العولمة، بحث تحولت نقاشات مواضيع الفلسفة السياسية الليبرالية الى التيمة الرئيسية للنقاش الفلسفي في الشأن السياسي والاجتماعي.

تهتم الفلسفة السياسية بمواضيع متعددة مثل حقوق الأقليات واشكالية الاعتراف والعدالة ، وكذا العدالة البيئية والعدالة الجندرية، وغيرها من المواضيع التي أصبحت تثير النقاشات اليوم وتأثر في واقعنا الاجتماعي والسياسي وترسم معالم مرحلتنا التاريخية المعاشة.

الفكر السياسي في المدى العربي:

في المدى العربي الاسلامي مثل التفكير في الشأن الاجتماعي والسياسي دوما أصل التفكير في المساءل الاخرى. ففي التاريخ الاسلامي ظهرت الفرق الاسلامية انطلاقا من الأحداث السياسية والتحولات الاجتماعية التي حدث في تاريخ الدولة العربية الاسلامية، وفي المدى المعاصر وحين كانت الجغرافيا العربية يقبلع أغلبها تحت نير الاستعمار والتخلف، طرح المفكرون النهضوين سؤال لماذا تقدم الغرب ولماذا تأخرنا نحن ؟ وكان جواب الكواكبي وغيره من المفكرين جوابا يحمل ابعادا فلسفية سياسية. بحيث حملوا الاستبداد مسؤولية ذلك الأمر. وفي هذا السياق بدأت الثورة العربية الاولى ضد الدولة العثمانية، وبدأت الدول الوطنية العربية بالظهور، والاستقلال تدريجيا، وفي هذا السياق ظهر المشروع البعثي ومشروع القومية العربية باسهامات مفكرين بارزين أبرزهم "ميشيل عفلق" و"زكي الأرسوزي" وغيرهم. مشروع يقوم على بناء الدولة في المدى العربي على خلفية القومية العربية، ومشروع الوحدة العربية، مع تبني النموذج الاشتراكي كنموذج للعدالة الاجتماعية في اغلب الحالات ، لكن مع توالي الأحداث، وتحديدا مع نكسة حزيران 1967م، تلقى مشروع الوحدة القومية العربية ضربة قاصمة، وبدأ التحول في السياسات العامة، نحو النموذج الرأسمالي والديمقراطي، ومع صعود واضح للتيار الاسلامي كبديل عن التيار القومي. لكن توالي الأحداث كذلك لم يقد الى نجاح في استقرار الدولة، وهو ما قاد الى ثورات "الربيع العربي"، وما تبعها.

يظهر أثر الفلسفة السياسية جليا في ما يلي:

حقوق الانسان:

يمثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة 1948م ، ميثاق التصور القانوني الأهم على الساحة الدولية الممثل بهيئة الأمم المتحدة ، والتي من المفروض أن تجسد تصورا كونيا عن ما يجب أن تكونه العدالة القانونية عبر العالم.

فكريا تجد أفكار حقوق الانسان في الفلسفة الحديثة الأوروبية مرتكزها مرجعيتها الأساسية، لكن "ارتباط مفهوم حقوق الإنسان بعصر الحداثة الفكرية، لا يعني أنه وليد لحظة الحداثة، حيث نجد له جذوراً تاريخية في الأفكار اليونانية عن الإنسان الفرد، وفي النظرية الرومانية عن القانون والحقوق، وقبل ذلك في التأملات الدينية المختلفة عن الإنسان، وبالأخص عن المسؤولية الإنسانية تجاه الآخرين، من خلال تعبيراتها المختلفة بواسطة نصوصها ووصاياها وشرائعها وطقوسها" . ففي الفلسفة الرواقية مثلا نجد حديثا عن الكونية، ومفهوم المواطن الكوني، كما أننا نجد في القرون الوسطى حديثا عن القانون الطبيعي والقانون الإلهي وما يتبعه من حقوق كونية للإنسان باعتبار أصله الإلهي .

أما عن المنعطف الأهم في تاريخ تبلور منظومة حقوق الانسان المعاصرة فإنه يجد مرجعيته في مختلف سرديات الفلسفة الحديثة. وهو أمر يظهر من خلال التركيز على مفاهيم الحق، الحرية، ومفهوم "الكرامة البشرية" -الذي يظهر بشكل كبير في فلسفة كانط .-

إن الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، يستند في فلسفته القانونية على عدة أفكار ونظريات تطورت وتبلورت مع فلسفات الأنوار والحداثة من قبيل نظرية الحق الطبيعي، نظرية العقد الاجتماعي، الحرية، الكونية. وهذا التصور الحقوقي ينطلق من الذات الفردية لا الذات الجمعية. أي يقول بأسبقية الحق الفردي على الخير الجماعي، وهذا الأمر يظهر عموما في تصورات الذات كما بلورتها الفلسفة الحديثة، خصوصا في صيغتها الكانطية أو الليبرالية. فالذات المتفردة تلحقها حقوق أساسية طبيعية ، لا

يمكن بحال المساس بها سواء تعلق الأمر بالخير الجمعي ، أو تحت ذريعة مصلحة الدولة ، لأن الخير الجمعي لا يتحقق إلا باحترام حقوق البشر ، فردا فردا.

الدولة الحديثة والمواطنة:

تعتبر الدولة الأمة الحديثة من نتائج تطور الفكر السياسي الحديث، وقد كان للفلاسفة والفلسفة نصيب الأسد في هذا الاسهام. حيث نجد من ركائز الدولة الديمقراطية الحديثة أنها دولة قانون ومؤسسات وقائمة على نموذج المواطنة، بما يضمن الحقوق والحريات الأساسية للافراد. وهي تمثل تجسد النزعة العقلانية وأنسنة التصورات السياسية. بحيث تتحول العلاقة بين السلطة بين المجتمع الى علاقة تربطها علائق عقلانية، بحيث يكون لنا سبب ونتيجة، غاية ووسائل، ونجد هذه التصورات ماثلة بوضوح-حتى وان اختلفت المقاربات- مع مكيافيللي وتوماس هوبز ولوك ومونتسيكيو وروسو وكانط وهيغل وماركس- وغيرهم ممن صنعوا تاريخ الأفكار والنظم السياسية، فكانوا بحث تجسيدا للعالم الذي صنعته الفلسفة.

تمثل المواطنة كذلك أحد اهم اسهام الفكر الفلسفي في مشروع الدولة الحديثة. ذلك أن المواطنة فلسفيا هي مفهوم يتجاوز مجرد انتماء الفرد للدولة قانونيا، ليشمل علاقة عضوية بين الفرد والمجتمع تقوم على الحقوق (الحرية والمساواة) والواجبات والمشاركة السياسية. حيث تطور هذا المفهوم من مفهوم المواطن في المدينة اليونانية إلى المواطن الحديث الذي يمارس حقوقه ويساهم في الفضاء العام، مع أبعاد فلسفية تتناول الحرية والمساوات والعدالة والديمقراطية والمسؤولية المجتمعية، وصولاً إلى مفاهيم المواطنة العالمية وحقوق الانسان الكونية وغيرها.

تطور مفهوم المواطنة فلسفياً بداية من الفلسفة اليونانية، حيث كان المواطن مرتبطا بالمدينة(Polis) . حيث كان المواطن الحر اليوناني يملك حقوقا وواجبات ومنها المشاركة المشاركة السياسية. وقد ظهر هذا الأمر بشكل جلي وبتصورات مختلف مع فلسفات كل من افلاطون وأرسطو.

في الفلسفة الحديثة، درست نظريات العقد الاجتماعي فلسفيا(هوبز، لوك، روسو) موضوع المواطنة، وتصورت الأطر العقلانية التي يعيش فيها الفرد في علاقة سياسية مع

مجتمعه، بما يضمن حقوقه والتزاماته وواجباته بما يضمن العيش المشترك مع الاخرين. أما في الفلسفة المعاصرة فقد اتسع مفهوم المواطنة ليشمل مفاهيم الديمقراطية والمساواة والمواطنة الشاملة (حقوق الإنسان والمواطن). مع جدل بين النموذج الاشتراكي والليبرالي، ثم ظهرت أبعاد جديدة عنه مع دخول الانسانية في مرحلة العولمة بحيث أصبح النقاش عن مواضيع من قبيل المواطنة العالمية (الإنسانية ككل) والمواطنة البيئية التي تهتم بالمسؤولية تجاه الطبيعة والكوكب ككل.

في الحاجة الى الفلسفة، ودورها في تغيير الو اقع الاجتماعي والسياسي:

ليست الفلسفة مجرد تفكير في مساءل منفصلة عن الو اقع، بل هي تفكير في الو اقع في ذاته من ابعاد اخرى، ويتجسد هذا الأمر بالذات في تفكيرها الشأن السياسي والاجتماعي. فتظهر هنا اسهامات الفلسفة السياسية والاجتماعية ودورها في صناعة تاريخ الافكار والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية عبر التاريخ.

لكن وعلى عكس الخطاب السياسي والاعلامي الذي يعتمد على الخطابة للاقناع بغض النظر عن حقائق الأمور، فيخفي أكثر مما يكشف، يحاول الخطاب الفلسفي مسائلة الشأن السياسي والاجتماعي من بو ابة البحث عن الحقيقة ومساءلة المسكوت عنه، بحثا عن الحلول للعطالات والتأزمات، لا مسايرة لها لأغراض اخرى.

تكتسب الفلسفة أهمية بالغة في الشأن الاجتماعي والسياسي، لانها ضرورية في مجتمعات مثل مجتمعاتنا، من منطلق حاجة مجتمعاتنا الى قراءة موضوعية نقدية لو اقعنا في تأزماته ومحدداته، بحيث نحتاج الى صناعة الانسان وتطوير العقليات والذهنيات. فحتى النهضة العلمية تتطلب أولا عقلا متوهجا يستوعبها، وبالتالي فإن صناعة العقل أولوية لاستيعاب المضمون العلمي، فلا علم بدون عقلية علمية. ولا تغني استر اتيجيات استيراد التكنولوجيات والنظريات العلمية الجاهزة شيئا، لأنها من قبيل استيراد المواد الغذائية، انها عينها الثقافة الاستهلاكية التي لا تنتج عقولا منتجة للمعرفة والعلوم. انها تترك صاحبها في موضع العبد من السيد المنتج. فكرة تذكرنا بتقسيم نيتشه الشهير لأخلاق السادة وأخلاق العبيد.

وعليه، يمكن القول أن من شروط النهضة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصناعية والعلمية، أن تبدأ بنهضة وثورة في العقلية و أنظمة التفكير، أي تغيير أنماط التفكير والتصور والفعل. ومن هنا يبدأ طريق نهضة الأمم وتطور المجتمعات وازدهارها، من خلال صناعة الانسان المقتدر على ذلك.

يصنع الانسان من خلال تطوير نظم تفكيره، وتفهم نظم تفكيره بواسطة الفلسفة والعلوم الانسانية. ومنه الحاجة الضرورية لهم في مجتمعاتنا، بما يساعد على فهم ماضينا بموضوعية وقراءة و اقعنا بدقة واستشراف مستقبلنا بحكمة، من خلال استحضار التفكير العقلاني، وروح التفكر، ومناهج التحليل والتركيب والاستنتاج، بحيث يتم محاولة فهم الظواهر الاجتماعية والاسياسية من خلال موضعتها في سياقتها المختلفة ، ثقافيا، اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا. والفهم هنا يتجاوز التفسير الذي تقوم به العلوم الطبيعية .

ان الفلسفة تصبح بهذا المعنى المجال المعرفي المضطلع بمعالجة امراض المجتمعات الانسانية وعللها ، وما يتبع ذلك من اشكالات اقتصادية، سياسية وتاريخية.